المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

23/07/2014

الاتحاد الاشتراكي
www.alittihad.press.ma

أوصى بها مشاركون في مائدة مستديرة لاتحاد كتاب المغرب بالعيون:

مأسسة الحسّانية ودمجها في المنظومة التعليمية

10.763/12

نظم اتحاد كتاب المغرب - فرع العيون بشراكة مع اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان العيون - الساقية، وبدعم من ولاية جهة العيون - بوجدور الساقية الحمراء، والجماعة الحضرية للعيون ووكالة الجنوب مائدة مستديرة حول موضوع «ثقافة الصحراء والتنمية/ تحديات ورهانات»، وذلك يومي الجمعة والسبت 18 و19 يوليوز 2014 بأحد فنادق المدينة، وقد تميّزت بحضور وازن للمثقفين والباحثين المحليين والقطاعات المعنية بالتنمية والثقافة والفاعلين المدنيين والحقوقيين، إلى جانب المؤسسات المنتخبة والسلطات العمومية ووسائل الإعلام والاتصال.

ترأس الجلسة الافتتاحية السيد يحظيه بوشعاب والي جهة العيون- بوجدور الساقية الحمراء، وشارك فيها كل من ذ. عبد الرحيم العلام رئيس اتحاد كتاب المغرب و د. ابراهيم الحيْسن كاتب عام فرع الاتحاد بالعيون و د. محمد سالم الشرقاوي رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان العيون الساقية و ذ. عين الله باباها باسم الباحثين المشاركين. أدار وقائعها ذ. لحبيب عبيد بحضور الناقد ذ. حسن بحراوي.

توزعت أشغال المائدة المستديرة على جلستين علميتين، هما:

الجلسة العلمية الأولى، وقد شملت مداخلات تطرّقت إلى ثقافة الصحراء وسؤال المستقبل، وتأهيل الفضاءات لتزجية الوقت في الزمن الصحراوي وتأثير تمثل الإنسان الصحراوي بمجاله على وتيرة التنمية. إلى جانب رؤى وأبعاد العلاقة الممتدة بين ثقافة الصحراء والتنمية، وأيضاً مقاربة التنمية ومسألة الهوية. قام بتسيير هذه الجلسة ذ. الطالب بوي لعتيك، وشارك فيها الأساتذة الباحثون: همّوني اسماعيل، محمد الدحمي، باتا الحسين، اسْتيتة أمزن، وماء العينة.

الجلسة العلمية الثانية، انعقدت خلال اليوم الثاني - السبت 19 يوليوز- وتضمّنت مداخلات انصبّت حول تنمية الإنسان من خلال الثقافة الحسّانية ودور هذه الثقافة في إنعاش المستمل التنموي بالمنطقة الصحراوية، ثم إبراز مناطق التقاطع بين الثقافة الحسّانية والتنمية اللامولية. كما تضمّنت المائدة موضوع القبيلة في ثقافة الصحراء ورهانات التنمية، فضلاً عن الحفر في العلاقة بين المجال الثقافي والمجال التنموي والوقوف على رصد اهم العقبات التي تعيق الارتقاء بالمسرح الحسّاني. خلصت هذه الجلسة العلمية إلى موضوع المؤسسة الثقافية ودورها في التنمية المحلية من خلال التطرّق لمجموعة من الأدوار المنوطة بمركز الدراسات والأبحاث الحسّانية بالعيون، قام بتسيير هذه الجلسة ذ. همّوني اسماعيل، وشارك فيها الأساتذة الباحثون: الطالب بوي لعتيك، علين آهل باباها، عمر تجيه، زليخة بابا، محمد فاضل لفريس، السالك بوغريون والحافظ هيب.

وقد أظهرت هذه الجلسات سلسلة من النقاشات التي ركزت بالخصوص على كون الصحراء فضاء للتعدد والتنوّع سواء على مستوى التصوّرات أو على مستوى الإزمنة، وهي أيضاً فضاء متحرك عرف قطاعات كثيرة بانتقاله من العيش البدوي إلى مرحلة ما بعد البداوة. كما تمت دعوة المثقف الصحراوي إلى ضرورة التركيز على المنظومة القيمية لأهل الصحراء، سواء من خلال تمثل الفضاء الخاص والعام، أو من خلال مقاربة تيمة المنتشلة الاجتماعية من منظور بيداغوجي، وأيضاً من خلال دراسة لتدبير الندرة والقبيلة والهوية والخصوصية المحلية.

إلى جانب ذلك، أثارت شخلات أخرى الحاجة إلى تعزيز المتاحف الصحراوية ببنى تحتية ثقافية ومؤسسات جامعية ومراكز البحث العلمي

وتوّجت هذه المائدة المستديرة التي تناولت موضوع «ثقافة الصحراء والتنمية / تحديات ورهانات» بإصدار التوصيات الأولية التالية:

- مأسسة الحسانية، وتفعيل المقتضيات الدستورية ذات الصلة بالحقوق اللغوية والثقافية الحسانية، وذلك بالتعجيل بإصدار القانون التنظيمي الخاص بتفعيل وإدماج الحسانية في كافة مناحي الحياة العامة.

- إدماج الحسانية في منظومة التربية والتكوين، مع ضرورة العمل على تعميم تدريسها في المناهج التربوية وكافة مستويات التعليم.

- تقوية حضور الحسانية لغة وثقافة وحضارة في السياسات العمومية والبرامج الحكومية، مع دعم وتشجيع الفاعلين المهتمين بثقافة الصحراء من باحثين ومبدعين وجمعيات وفنانين.

- جبر الأضرار التي لحقت بالتاريخ والثقافة و النهجة الحسانية.

- دعم البحث العلمي في مجال التاريخ والثقافة و النهجة الحسانية.

- اجراء الشراكات في مجال تثمين والنهوض بالموروث الثقافي الحساني وتنميته.

- تأهيل الموروث الثقافي وحمايته وجعله رافعة لكل تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة.

- تبني المقاربة العلمية في التعاطي مع مسألة التعدد اللغوي و الثقافي والنهجي.

- تحقيق وتجميع المخطوطات والوثائق والتراث الثقافي المادي، وإنشاء متاحف تهتم بهذا الإرث التاريخي الثقافي.

- تنظيم حملات توعوية لإبراز دور الثقافة في التنمية المستدامة.

- خلق إطار وطني يعنى بصيانة التراث الثقافي الصحراوي في أهم عناصره ومكوناته.

في ختام هذه المائدة المستديرة أعطيت الكلمة لإبراهيم الحيسن الكاتب العام لفرع اتحاد كتاب المغرب الذي شكر كل المساهمين في إنجاح هذا اللقاء الفكري والثقافي من افراد ومؤسسات، قبل أن يستعرض الملامح العامة لنشاط ثقافي وازن سيشهده مدينة العيون قريباً تحضره وتشارك فيه نخبة من أميز الكتاب والمبدعين العرب.

الحكامة وحقوق الإنسان

د.رضوان زهرو

إذا كانت دولة القانون تعني ضرورة خضوع الدولة وجميع سلطاتها للقانون، وتعني كذلك مسؤوليتها الكاملة عن جميع تصرفاتها تجاه الأفراد؛ مسؤولية منظمة ومضبطة بنصوص قانونية واضحة وصريحة، تعطي للأفراد المتضررين الحق في محاسبتها، وذلك بالاعتماد على الطرق القضائية أو الإدارية، أو اللجوء لهيئات متخصصة، تنشئ لحماية حقوق الأفراد ومواجهة تعسف الدولة وشططها في استعمال السلطة، فإن فعالية دولة القانون أصبحت تقاس اليوم كذلك وأساسا بمدى التقيد بشروط الحكم الرشيد، أي بمدى توافر الآليات القانونية والمؤسساتية للتتبع والتقييم والمساءلة والمحاسبة، وهي آليات كفيلة من أن تجعل من الدولة وسيلة حقيقية وفاعلة لحماية الحقوق والحريات الأساسية للأفراد وتمكينهم من الدفاع عنها والضغط على السلطة من أجل احترامها.

إن علاقة الحكامة بحقوق الإنسان علاقة وثيقة ومتبادلة ومتوازية كذلك ، فالدولة الديمقراطية هي التي تعمل جاهدة على توخيهما واحترامهما معا و باستمرار في جميع نشاطاتها، حين تمارس اختصاصاتها. وإذا كانت الاتفاقيات والمواثيق الدولية قد أصبحت تتضمن لزاما اليوم أحكاما و مقتضيات أساسية تتعلق بالحكامة الجيدة، فإن مبدئي عدم التمييز والمساواة أمام القانون، يعدان بدورهما النواة الصلبة لكل المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، وخاصة منها المعاهدة الدولية لحماية الحقوق المدنية والسياسية، والتي تضمنت، بالإضافة إلى ذلك، بنودا هامة حول إجراءات التقاضي ومبادئ خاصة بمعاملة المعتقلين والحق في محاكمة عادلة، من قبل محكمة مستقلة ومحايدة.

لقد عرفت بلادنا، منذ الاستقلال، كما هو معلوم، تطورا سياسيا ودستوريا غنيا بالعبر والأحداث التي أثرت على طبيعة النظام السياسي المغربي؛ فقد تم إصدار ستة دساتير، بالإضافة إلى التعديلات التي أدخلت على دستوري 1972 و1992، حيث كانت الحياة السياسية ساخنة والعلاقات بين السلطة والمعارضة متوترة. وإذا كان دستور 1996 – الذي جاء في سياق سياسي ودستوري خاص، سيطر عليه هاجس التناوب – قد أدى إلى انفراج سياسي وعلاقات جديدة بين مختلف القوى السياسية، فإن «الإجماع» الذي حصل حول دستور 2011، قد مكن من تكريس المنهجية الديمقراطية وترسيخ دولة القانون وحقوق الإنسان وقيم الحوار والتشاركية ومبادئ الحكامة الرشيدة.

وفي هـذا الصدد، وبمبادرة من الملك، وتحت عنوان الحكامة الجيدة ، تمت دسترة عدد من المؤسسات الوطنية والمجالس الاستشارية، كما تـم تدعيم البناء المؤسساتي الوطني بهيئات جديدة، وذلك بعـد الدعوة الصريحة لجلالتـه، في الخطاب التاريخي لـ 9 مارس 2011، إلى دسترة هيئات الحكامة وحقوق الإنسان وحماية الحريات، كأحد المرتكزات السبعة للتعديل الدستوري الشامل، وذلك وفاء لاختيار المملكة المغربية، الذي لا رجعة فيه، في بناء دولة ديمقراطية، يسودها الحق والقانون والكرامة والمساواة وتكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية.

وبمناسبة تقديم مشروع الدستور الجديد على الاستفتاء يوم 17 يونيو 2011، أعلن جلالة الملك عن دسترة المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومؤسسة الوسيط ومجلس الجالية المغربية بالخارج والهيئة العليا للاتصال السمعي – البصري والمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، ومجلس المنافسة والهيأة العليا للنزاهة ومحاربة الرشوة والوقاية منها، إضافة إلى توسيع اختصاصات المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لتشمل قضايا البيئة. كما سيتم الإعلان، ولأول مرة، عن ضرورة السعي نحو إحداث الهيئة المكلفة بالنهوض بالمناصفة ومحاربة جميع أشكال التمييز والمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة ومجلس للشباب والعمل الجمعوي . وفي نفس الخطاب، سيعتبر الملك أن دسترة بعض المؤسسات الوطنية، لا يتنافى مع ترك المجال مفتوحا لإحداث هيئات إضافية أخرى، وذلك لتعزيز المواطنة والمشاركة الديمقراطية. ولقد أوكل للمشرع أن يحدد بقوانين تأليف وصلاحيات وتنظيم وقواعد سيرها، كما ألزمها بتقديم تقرير عن أعمالها، مرة واحدة في السنة على الأقل، يكون موضوع مناقشة في البرلمان.

لقد كرس الدستور الجديد لما أسماه بـ «الحكامة الجيدة»، كأحد مرتكزات مؤسسات الدولة المغربية الحديثة، حيث جعل مبادئها من الأسس التي يقوم عليها التنظيم الدستوري للمملكة؛ فلأول مرة في تاريخ الدساتير المغربية، ينص الدستور على الحكامة، منذ ديباجته – التي تعتبر جزءا لا يتجزأ من

Conseil national des droits de l'Homme

الدستور– كما سيفرد في الوقت ذاته للحكامة الجيدة بابا خاصا، هو الباب الثاني عشر – الفصول 154 إلى 160 تحت عنوان: «مبادئ عامة» والفصول 161 إلى 171 تحت عنوان فرعي هو: «مؤسسات وهيئات حماية الحقوق والحريات والحكامة الجيدة والتنمية البشرية والمستدامة والديمقراطية التشاركية».

وهكذا، وزعت المؤسسات والهيئات العشر، حسب الوثيقة الدستورية، إلى ثلاث مجموعات أساسية:

– المجموعة الأولى: هي هيئات حماية حقوق الإنسان والنهوض بها، والتي تضم المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومؤسسة الوسيط، ومجلس الجالية المغربية بالخارج والهيئة المكلفة بالنهوض بالمناصفة ومحاربة جميع أشكال التمييز.

– المجموعة الثانية: هي هيئات الحكامة والتقنين، والتي تضم الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري ومجلس المنافسة والهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها.

– المجموعة الثالثة: هي هيئات النهوض بالتنمية البشرية والمستدامة والديمقراطية التشاركية، والتي تضم المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي والمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة والمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي.

إن اعتبار الدستور في الفصل 159 هيئات الحكامة بأنها مستقلة، رغم استفادتها من دعم الدولة، يعد في اعتقادنا عيبا جوهريا. وللإشارة فسيتم تأكيد معطى الاستقلالية هذا، بالنسبة إلى ثلاث هيئات فقط ، وذلك بمناسبة الحديث المنفرد عنها، في فصول خاصة بها من دون معرفة الأسباب الموضوعية لذلك؛ ويتعلق الأمر تحديدا بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان وبمؤسسة الوسيط وبمجلس المنافسة، غير أن توصيف «الاستقلالية» هنا يثير بعض الأسئلة، ذلك أنه إذا كانت استقلالية المؤسسات الوطنية جزءا من هويتها وطبيعتها، وإذا كانت استقلالية هيئات الضبط والتقنين مكونا جوهريا ووظيفيا لهذه المؤسسات التي لا يمكن تصور عملها، إلا بمسافة مع السلطة التنفيذية، فإن التنصيص على استقلالية هيئات عادية ذات طابع استشاري تنحصر مهامها في إبداء الرأي حول سياسات عمومية معينة لا يبدو مقنعا بشكل كبير.

وبغض النظر عن الآثار السياسية الممكنة لهذا التضخم المؤسسي، وكذلك لإمكانية بروز إشكالات تتعلق بتقاطع، بل وتضارب هذا الجيل الجديد من المؤسسات الوطنية مع السلطة التنفيذية، في مجال صياغة السياسات العمومية وتقييمها، فإن التنصيص على أن تنظيم هذه الهيئات وتحديد قواعد سيرها وتأليفها يعود إلى المشرع، يمكننا من القول إننا ننتقل من صيغة «المشورة» التقليدية الموجهة إلى المؤسسة الملكية إلى صيغة «الاستشارة» الحديثة الموجهة أساسا إلى كل من البرلمان والحكومة، وهذا يعني أن عمل هذه الهيئات محكوم بـ «تأويل» برلماني متقدم لنظامنا السياسي وبطبيعة «سلطة الاستشارة» داخله.

وإذا كانت الشرعية الدستورية ضرورية لترسيخ الديمقراطية ودولة القانون والحكامة الجيدة، فإن المصالحة بين الشرعية الدستورية والمشروعية الديمقراطية يبقى أكثر ضرورة. وذلك من منطلق التخوف من الانسياق وراء الاهتمام بالبناء المؤسساتي وما ارتبط به، وإغفال الجانب القاعدي من هذا البناء، ونقصد به هنا تحديدا المنظومة القيمية والثقافية والحقوقية وما ارتبط بها من أسئلة، تعتبر في تقديرنا المدخل الرئيسي لتأسيس وإنجاح كل تجربة ديمقراطية.

7/22/2014

http://rhamna.org/rhamna/%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%87%D9%88%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D9%85%D8%B1%D8%A7%D9%83%D8%B4-%D8%A7%D8%B3/

في لقاء تواصلي وتنظيمي للمركز المغربي لحقوق الإنسان بإقليم قلعة السراغنة

الشرقاوي السموني: دسترة عدد هام من توصيات الإنصاف والمصالحة تحصين للأجيال القادمة من تكرار الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان

9764/7

نظم المركز المغربي لحقوق الإنسان لقاء تواصليا مؤخرا بقاعة الندوات ببلدية قلعة السراغنة، أطرها الدكتور خالد الشرقاوي السموني، الرئيس السابق والمؤسس للمركز المغربي لحقوق الإنسان، وذلك بحضور ثلة من أطر وكوادر المركز بالإقليم، على هامش إشرافه على إعادة هيكلة التنظيم على مستوى الإقليم.

وتناول اللقاء تطور منظومة حقوق الإنسان على ضوء مقتضيات الدستور المغربي الجديد، حيث ركز الدكتور خالد الشرقاوي السموني، المتخصص في القانون الدستوري، على أهمية الظرفية التي جاء فيها مشروع إصلاح الدستور، وما واكبه من ترتيبات وتميز طبع العملية برمتها، بدءا بالجو العام الذي كان يسود المغرب، مع بروز حركة 20 فبراير وما ساهمت به من زخم ساعد بشكل كبير في الإسراع بتقديم إصلاح دستوري يستجيب لكل معايير الديمقراطية وحقوق الإنسان، ومرورا بطريقة إعداد وصياغة الدستور الجديد، واللجنة التي أوكلت إليها المهمة، بقيادة الأستاذ والفقيه الدستوري عبد اللطيف المنوني، وانتهاء بالمضامين التي تمخض عنها.

وفي هذا السياق، أكد السموني أن الدستور المغربي الجديد تميز في عملية الإعداد إلى التشاور مع أغلب الأحزاب السياسية وعدد من النقابات ومن فعاليات المجتمع المدني، بحيث وصل عدد هذه الهيآت المستمع إليها حوالي 100 وبلغ عدد المذكرات الدستورية الإصلاحية المقدمة إلى اللجنة 185 مذكرة إصلاحية، كما تم التجاوب بنسبة كبيرة مع العديد من مطالب ومقترحات مختلف القوى السياسية، الشيء الذي ساهم في إحداث تغيير كبير وجذري على مستوى الهندسة الدستورية المغربية برمتها، وهو ما يؤكد الطابع التشاركي والتحاوري في إعداد الوثيقة الدستورية، خلافا لما جرت عليه العادة في الدساتير السابقة، خاصة وأن في هذه المرة، لم تتم الاستعانة، حسب المعطيات المتوفرة بخبراء أجانب من فرنسا على وجه التحديد، مثلما جرى سابقا، بل تم الاكتفاء بخبرات مغربية، متعددة التخصصات والمشارب، وكانت النتيجة أن أصبح عدد فصول الدستور 180 بدلا من 108 في دستور 1996 ، أي بتغيير وصل إلى 75 في المائة مقارنة مع الدستور السابق ليكون أطول دستور عرفه المغرب منذ الاستقلال، يضيف السموني ، الذي أكد أنه بخصوص منظومة حقوق الإنسان، يمكن الاعتراف بأن الدستور المغربي الجديد جاء بأنسنة حقوقية قوية، حيث إن الباب الأول من الدستور الجديد، فيما يتعلق بالحقوق الفردية والجماعية، تضمن 21 فصلا ركزت على المضامين الحقوقية، وإحالات عامة بلغت 60 إشارة في هذا المجال، خلافا لدستور 1996، الذي اكتفى بـ11 فصلا فقط ، حيث نص الدستور الجديد على دسترة حرية الرأي والتعبير وتأسيس الأحزاب والنقابات والجمعيات، ونص أيضا على حرية الصحافة وأقر عدم إخضاعها لأي شكل من الرقابة القبلية وهو توجه ديمقراطي حيوي في مدى احترام الدولة لقيم الديمقراطية ومبادئ حقوق الإنسان، كما تضمنت الوثيقة الدستورية جردا شموليا للأجيال الثلاثة لحقوق الإنسان، إذ استحضر الدستور مختلف الحقوق التقليدية المعروفة كالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وإلى جانب استحضار هذه الحقوق التقليدية تطرقت الوثيقة الجديدة في الباب الثاني المتعلق بالحقوق والحريات الأساسية في الفصل (34) إلى معالجة الأوضاع الهشة لفئات من النساء والأمهات وللأطفال والأشخاص المسنين والفئات من ذوي الاحتياجات الخاصة وإعادة تأهيل الأشخاص الذين يعانون من الإعاقات الجسدية، هذه الالتزامات الدستورية الأخيرة التي طالما ألحت الحركة الحقوقية المغربية وهيئة الإنصاف والمصالحة على ضرورة دسترتها، دون إغفال مقتضيات الجيل الثالث من حقوق الإنسان في إطار ما أصبح يعرف بحقوق التضامن والتدعيم وإكراهات تشابك العلاقات الدولية، كالحق في البيئة والتنمية وحقوق التواصل والحصول على المعلومة، والتي تمت الإشارة إليها في البابين الحادي عشر والثاني عشر من دستور 2011 في إطار ما يسمى بمؤسسات وهيئات حماية الحقوق والحريات والحكامة الجيدة والتنمية البشرية وحماية حقوق الإنسان والنهوض بها ، في الفُصُول الواقعة مابين (161) و(170) حيث تم التنصيص على عدد من الهيآت والمجالس الوطنية والاستشارية المتعلقة بالتربية والتكوين والأسرة والشباب والعمل الجمعوي وفق ما أورده المتحدث .

كما تطرق السموني، إلى دسترة عدد هام من الحقوق التي طالبت بها هيئة الإنصاف والمصالحة من خلال تقريرها الختامي كضمانة وقائية لتحصين الأجيال القادمة من تكرار الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وجاءت التعديلات الدستورية الأخيرة بمجموعة من المقتضيات الحقوقية في هذا الشأن، مما شكل نوعا من التدعيم والاستجابة لمطالب الهيئة، والتي تتمثل في العمل على تحقيق مبدأ المناصفة بين النساء والرجال، وإحداث هيئة لهذه

الغاية ومكافحة كل أشكال التمييز وحماية منظومتي حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والنهوض بهما، والإسهام في تطويرهما والتربية عليهما، والأخذ بعين الاعتبار طابعها الكوني، وعدم قابليتها للتجزئ، علاوة على دسترة المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومؤسسة الوسيط وتوسيع اختصاصاتهما، وتجريم المعاملات اللاإنسانية القاسية أو المهينة الحاطة بالكرامة الإنسانية، والتأكيد أيضا على أن ممارسة التعذيب بكافة أشكاله يعد جريمة يعاقب عليها القانون، مع التأكيد على أن الحق في الحياة هو أول الحقوق لكل إنسان وحماية القانون لهذا الحق، إلى جانب تجريم الاعتقال التعسفي أوالسري والاختفاء القسري وجريمة الإبادة وغيرها من الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وكافة الانتهاكات الجسيمة والممنهجة لحقوق الإنسان، مع حظر التحريض على العنصرية والكراهية والعنف والتأكيد على قرينة البراءة والحق في المحاكمة العادلة .

ومن جهة أخرى، تناول السموني تشريح واقع حقوق الإنسان، بعد مضي حوالي ثلاث سنوات على إقراره، حيث أكد في هذا الصدد بأن تنزيل مقتضيات الدستور في مجال حقوق الإنسان لا تزال لم تصل بعد إلى المستوى المطلوب، خاصة فيما يتعلق باحترام حرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة والإعلام، وحرية التظاهر.

وفي هذا الصدد، طالب الدكتور خالد الشرقاوي السموني الحكومة والبرلمان على حد سواء بالعمل على تفعيل مقتضيات الدستور، حتى لا يبقى حبرا على ورق، وذلك من خلال الإسراع بتقديم القوانين التنظيمية والمسطرية الكفيلة بضمان تنزيل سريع وديمقراطي للمقتضيات الدستورية، درءا لمزيد من التراجعات الخطيرة في المكتسبات الحقوقية التي حظي بها المغرب من خلال هذا الدستور، بما يمكن من تطوير منظومة حقوق الإنسان ببلادنا، إسوة بالبلدان الديمقراطية، التي ينعم فيها مواطنوها بالمساواة وبالعدالة الاجتماعية وبمقومات العيش الكريم.

وقد توج اللقاء بانتخاب أعضاء مكاتب فروع إقليم قلعة السراغنة، حيث تم انتخاب كتاب الفروع الأربعة منها الفرع المحلي لقلعة السراغنة، فرع تامالات، فرع العطاوية، فرع سيدي رحال زمران بالإضافة إلى المكتب الإقليمي لقلعة السراغنة. حيث تشكل الفرع المحلي للمركز المغربي لحقوق الإنسان" م د م" قلعة السراغنة المدينة برئاسة شراف المتوكل، ينوب عنه أحمد الكرمومة، كما انتخب عبد النبي لشهب كاتبا عاما، ينوب عنه أمين عبدالإله، وعصام الزيتوني أمين المال ينوب عنه عزيز عويناتي .

أما الفرع المحلي للمركز المغربي لحقوق الإنسان " م د م" سيدي رحال زمران فترأسه عبد اللطيف بن ديا، و أحمد الحزيوي بالنيابة عنه، كما انتخب حسن الحمياني أمينا للمال وحسن التاديلي بالنيابة عنه ،أما الكتابة العامة فكانت لطريق بوقنطار ينوب عنه المحجوب بن حابة ،في حين تشكل المستشارون من خديجة أمحاول، حسن اعويدات وحليمة العاطي الله

وبخصوص الفرع المحلي للمركز المغربي لحقوق الإنسان " م د م" تمللت فترأسه عبدالفتاح حناش و عبدالصمد الوردي بالنيابة ، فيما عادت الكتابة العامة لحسن بن الضو، وعبدالعزيز الودي بالنيابة، وعادت أمانة المال لبشرى توفكة، وعبدالرزاق الوتاد بالنيابة، أما الاستشارة فكانت لعبدالفتاح المنافح.

أما فيما يتعلق بالفرع المحلي للمركزالمغربي لحقوق الإنسان"م د م" العطاوية فترأسه عمر آيت ري، وكمال الطاهيري بالنيابة، فيما عادت أمانة المال لزهرة لكلاوي، والكتابة العامة لعبدالمجيد خويا، ونعيمة لعبيدي بالنيابة، في حين منحت الاستشارة لكل من عبد المجيد حوزي ورحال كركادي وسارة العراقي، حمزة اليوزنيا، نبيل الزير، بوشعيب زكري،مراد بوزيد .

كما تم انتخاب المكتب الإقليمي لقلعة السراغنة والذي ترأسه عبدالله حدو وكان النائب الأول محمد فاضل فروق، والنائب الثاني عمرآيت الري والكاتب العام عبدالله آيت غانم، ينوب عنه شرف متوكل، كما انتخب عبداللطيف بن دية أمين المال تنوب عنه فتيحة الرفيعي، أما المستشارون فتم انتخاب عبدالفتاح حناش، حياة التدميري، حنان المعطاوي، مصطفى الصلاحي.

تنظيم الدورة الثانية لأيام السينما وحقوق الإنسان بالحسيمة

7/8/63

نظمت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان الحسيمة - الناضور الدورة الثانية لأيام السينما وحقوق الإنسان تحت شعار «السينما في خدمة ذوي التوحد» بكل من الدريوش، ميضار وبن طيب.

ويأتي تنظيم هذه التظاهرة في إطار الإعمال الجهوي لمكونات الحملة الوطنية للتوحد التي تم إطلاقها تحت شعار "أنا مختلف مثلك» في أبريل الماضي وكذا تفعيلا لتوصيات اليوم التواصلي الذي نظم حول التوحد بمدينة الحسيمة بتاريخ 24 مايو 2014. ويتضمن برنامج الأيام السينمائية عرض أفلام دولية تتناول موضوع التوحد (رجل المطر، البؤساء الثرثارون، اسمي خان...) بالإضافة إلى تنظيم حلقات نقاش حول الموضوع.

يذكر أن تحالف الجمعيات العاملة في مجال إعاقة التوحد بالمغرب كان قد أطلق الحملة الوطنية للتوحد في فاتح أبريل 2014 بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان بتعاون مع منظمة جايسي الرباط (الغرفة الفتية الدولية بالرباط) والتحالف من أجل النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة بالمغرب. وتروم الحملة، من خلال تنظيم أنشطة لإذكاء الوعي والتعريف والتكوين حول التوحد، تعبئة الرأي العام والفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين من أجل ضمان الاعتراف بالتوحد واعتباره قضية وطنية.

مائدة إفطار تنتهي بالإفراج عن سجناء في العيون

22 يوليو,2014 في الأوضاع في الصحراء اضف تعليق

العيون – الأسبوع

"أفرجت" اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون – السمارة عن مجموعة من المعتقلين بسجن العيون، وجاء ذلك بمناسبة اللقاء التواصلي حول مائدة إفطار جمع بين أسر بعض المعتقلين، وترأسه والي الجهة يحضيه بوشعاب الذي اختار أن يمضي وقتا طويلا بين السجناء، متبادلا معهم الحديث حول قضايا مختلفة أكد خلالها كل من الوالي، و محمد سالم الشرقاوي على الاهتمام بأوضاع السجناء، والتعبير عن الاهتمام الذي توليه السلطات المحلية واللجنة الجهوية لهذه الفئة من المجتمع، وهي الخطوة التي استحسنها المجتمع المدني.

وأكد محمد سالم الشرقاوي رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون -السمارة، أن اللجنة تسهر على مراقبة أحوال السجناء ومعاملتهم والإنصات إليهم والتدخل كلما دعت الضرورة إلى ذلك، في إطار احترام القوانين وبتنسيق مع إدارة السجن المحلي التي أبدت كل مساعداتها لتنظيم زيارات مبرمجة أو زيارات استثنائية، للاستماع للسجناء والتدخل بكيفية استباقية وعاجلة، وهو ما جعل مجموعة من الشكايات تختفي بسبب الرفع من درجة التعاون واليقظة بين المؤسسة السجنية واللجنة الجهوية والنيابة العامة.

http://alousboue.com/%D9%85%D8%A7%D8%A6%D8%AF%D8%A9-%D8%A5%D9%81%D8%B7%D8%A7%D8%B1-%D8%AA%D9%86%D8%AA%D9%87%D9%8A-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%81%D8%B1%D8%A7%D8%AC-%D8%B9%D9%86-%D8%B3%D8%AC%D9%86%D8%A7%D8%A1-%D9%81%D9%8A/7708

بوعيدة: تقرير زيارة المفوضة السامية لحقوق الإنسان للمغرب كان إيجابيا ومشجعا ويكذب ادعاءات خرق المغرب لحقوق الإنسان

الرباط: كفى بريس
22 يوليوز 2014 - 14:30

أكدت مباركة بوعيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون أن الزيارة الأخيرة للمفوضة السامية لحقوق الانسان للمغرب، نافي بيلاي كانت إيجابية، و حيت استراتيجية المغرب الانفتاحية .

و وصفت بوعيدة تقرير الزيارة، جواب على سؤال لفريق التجمع الوطني للأحرار (الذي تنتمي إليه) في جلسة عمومية الثلاثاء بمجلس النواب بـ "المشجع لدور المغرب الرائد الذي يضطلع به المجلس الوطني لحقوق الانسان".

و قالت بوعيدة إن التقرير أشاد بدور المجتمع المدني و ان هذا التعاون مع المفوضية جاء كرد و تكذيب لمجموعة من الادعاءات حول خرق المغرب لحقوق الانسان.

يشار إلى أن المفوضية السامية لحقوق الإنسان قد قامت بزيارة رسمية لأربعة أيام في ماي الماضي ، بدعوة من الحكومة.

http://www.kafapresse.com/index.php?ida=24125&page=sec

المنعطف

على إيقاع معارضة الأحزاب السياسية

لمشروع قانون الجهوية

المؤسسة التشريعية تختتم دورتها الربيعية بحصيلة المصادقة على قانونين تنظيميين فقط

■ بشرى عطوشي

تختتم المؤسسة التشريعية يومه الأربعاء دورتها الربيعية من السنة التشريعية الثالثة ، وتمتد عطلة البرلمان إلى غاية 10أكتوبر المقبل ، مع افتتاح الدورة الخريفية المقبلة.

و تعاني المؤسسة التشريعية من ضعف الأداء المزمن ، المتمثل في المردودية الضعيفة ، و التي خلفت المصادقة على قانونين تنظيميين اثنين و يتعلق الأمر بالقانون التنظيمي للمحكمة الدستورية و القانون التنظيمي للجان تقصي الحقائق . كما عرفت الدورة الربيعية الحالية استثناء ، بحيث تميزت بتقديم المجلس الأعلى للحسابات تقريره حول صندوق المقاصة و المحاكم المالية الذي لازال محل مناقشة بلجنة مراقبة المالية العامة ،التي عرفت بدورها النور خلال هذه الدورة ، كما قدم رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان أمام غرفتي البرلمان تقريره السنوي و هي البادرة التي اعتبرت سابقة من نوعها ، و عرفت الدورة أيضا و بعد مرور سنتين و نصف على تولي حكومة بنكيران تدبير الشأن العام ، قدم بنكيران حصيلته الحكومية التي تمت مناقشتها أمس الثلاثاء أما غرفتي البرلمان ، على الرغم من أن الجلسة المشتركة لمناقشة الحصيلة المرحلية للحكومة ،حسب عدد من المتتبعين و أساتذة القانون الدستوري، تبقى مشوبة بعيب عدم الدستورية.

و صادق مجلس النواب في جلساته على القوانين التنظيمية "رقم " 13-085المتعلق بطريقة تسيير اللجان النيابية و القانون التنظيمي رقم " "13-066المتعلق بالمحكمة الدستورية و القانون التنظيمي رقم " " 12-128المتعلق بالمجلس الاقتصادي و البيئي بعد ترتيب الآثار القانونية على القرار الصادر على المجلس الدستوري بتاريخ 30يناير . 2014

و تمت المصادقة في هذا السياق على قرابة 20قانونا لم تحظ منها مقترحات القوانين إلا بالمصادقة على عدد قليل منها فقط .

و الجدير بالذكر و على الرغم من مدونة الأخلاق التي وضعها مجلس النواب فقد عرفت الجلسات و أشغال اللجان عددا من التلاسنات وصلت إلى حد الدخول في الاشتباك بالأيدي و تصفية الحسابات بين البرلمانيين اغلبية و معارضة .

و رغم ما جاء به النظام الداخلي من مواد زجرية للمتغيبين عن أعمال المؤسسة التشريعية فقد عرفت الدورة غياب البرلمانيين ، و كان حضورهم باهتا على الخصوص، اثناء عرض تقارير هيئات الحكامة أمام المؤسسة التشريعية ، و على الرغم من التحفيزات التي قدمت للبرلمانيين و رفع الميزانية المخصصة لهم فقد خالف الكثير منهم قواعد النظام الداخلي بالغيابات متكررة .

و بعد أن كانت المعارضة تتوسم الكثير في الدورة الربيعية المنصرمة فقد كانت حظوظها في مراقبة العمل الحكومي ضئيلة جدا رغم ما يعطيه لها الدستور من حقوق واسعة .

بعد النجاح على المستويين الوطني سعدون يبدأ مسلسل النجاح الدولي.

الكاتب: عمر أبوسليمان. كتب في: يوليو 22, 2014 في: السلطة الرابعة, جهات, حوادث, سياسة, غير مصنف | تعليقات : 0

في إطار زيارة العمل التي يقوم بها هذه الأيام للديار الفرنسية شارك السيد محمد سالم سعدون المدير التنفيذي للجنة الجهوية لحقوق الإنسان ''العيون السمارة '' في الحملة العالمية لعدالة مهمة للجميعً مع اللجنة الاستشارية الفرنسية لحقوق الانسان. وقد تم اطلاق هذه الحملة على الفيسبوك يوم 17 يوليوز 2014 بمناسبة ذكرى انشاء المحكمة الجنائية الدولية.

وتأتي مشاركة سعدون في هذه الحملة الدولية بصفة متميزة للغاية وهو ما أثار إعجاب اللجنة المنظمة ومختلف المشاركين الذين لم يخفوا إنبهارهم للتجربة والخبرة التي راكمها هذا الإطار الصحراوي الذي قاد طاقم متكامل من أطر اللجنة الجهوية لحللحلة عدد كبير من الملفات الشائكة والمعقدة وبهذا ينضاف نجاح سعدون للعدد الكبير من الإشادات الدولية والوطنية التي حظيت بها اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان العيون السمارة كإطار حقوقي إستطاع في ظرف وجيز فرض نفسه في الساحة وبقوة بفضل الإحترافية في العمل والحياد في معالجة القضايا والمصداقية عند طرح المقترحات وإبداء الأراء

http://www.saharatoday.info/%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%AC%D8%A7%D8%AD-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%88%D9%8A%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D8%B3%D8%B9%D8%AF%D9%88%D9%86/

اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان الحسيمة / الناظور تنظم أيام السينما

اخبار الريف : و م عأضيف في 2014/07/22 الساعة 03:13

نظمت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان الحسيمة – الناظور، يومي 17 و18 يوليوز الجاري بإقليم الدريوش، الدورة الثانية لأيام السينما وحقوق الإنسان تحت شعار "السينما في خدمة ذوي التوحد".

وقالت رئيسة اللجنة، في كلمة بالمناسبة، إن هذه التظاهرة تعتبر مناسبة لإذكاء الوعي من أجل مناهضة كافة أشكال الجهل والإقصاء والتمييز تجاه الأشخاص المعنيين بإعاقة التوحد، مسجلة أن الجهل والأفكار المسبقة يعدان بالأساس حاجزا أمام ولوج هؤلاء للمؤسسات التعليمية والتكوين المهني والشغل والرياضة والترفيه وغيرها من الفضاءات الاجتماعية المشتركة.

وتضمن برنامج هذه الأيام السينمائية، التي نظمت بكل من الدريوش وميضار، عرض أفلام دولية تتناول موضوع التوحد من قبيل "رجل المطر" و"اسمي خان"، بالإضافة إلى تنظيم حلقات نقاش حول الموضوع.

وحسب اللجنة فإن تنظيم هذه التظاهرة يأتي في إطار الإعمال الجهوي لمكونات الحملة الوطنية للتوحد التي تم إطلاقها في أبريل الماضي تحت شعار "أنا مختلف مثلك"، وتفعيلا لتوصيات اليوم التواصلي حول التوحد الذي نظم مؤخرا بالحسيمة.

وكان تحالف الجمعيات العاملة في مجال إعاقة التوحد بالمغرب أطلق الحملة الوطنية للتوحد في فاتح أبريل الماضي، بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وبتعاون مع منظمة جايسي الرباط (الغرفة الفتية الدولية بالرباط) والتحالف من أجل النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة بالمغرب.

وتروم هذه الحملة، من خلال تنظيم أنشطة لإذكاء الوعي والتعريف والتكوين حول التوحد، تعبئة الرأي العام والفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين من أجل ضمان الاعتراف بالتوحد وإدراجه ضمن أولويات السياسات العمومية لحقوق الإنسان.

http://www.akhbar-rif.com/news/permalink/5825.html

اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالشمال في قلب المنتدى العالمي لحقوق الإنسان

5/2016

صحيفة الناس

اطلق أعضاء وعضوات اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالشمال يوم الجمعة 17 يوليوز ، بالمعهد الوطني للعمل الاجتماعي بطنجة، مسلسل الإعداد للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان.

اللقاء الإعدادي انطلق بكلمة توجيهية تقدمت بها سلمى الطود، رئيسة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالشمال، ركزت فيها على السياق العام للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان الذي ستحتضن مراكش نسخته الثانية أيام 27، 28 ، 29، 30 نونبر المقبل. وذكرت بأن الغاية من عقد هذا المنتدى تتجلى في « مناشدة الوعي الدولي باحترام عالمية حقوق الإنسان، وعدم قابليتها للتجزئة ». أما لوقوع الاختيار على المغرب لاحتضانه الطبعة الثانية لهذا المنتدى، تقول سلمى الطود، فقد أملته عدة اعتبارات، نذكر منها: الدور المنتظر من المغرب أن يلعبه في إيصال الرسالة الحقوقية للمنطقة المغاربية، إعطاء المنتدى دفعة قوية لمسلسل الإصلاحات وتعزيز الديمقراطية التي يعرفها المغرب.

وقدمت بعد ذلك عناوين أهم المواضيع التي سينكب المشاركون والمشاركات في المنتدى العالمي على مناقشتها، نذكر منها: عقوبة الإعدام: مشروع للمدافعين عن حقوق الإنسان – الفساد: انتهاك لحقوق الإنسان، الديمقراطية وحقوق الإنسان : التوافق والصراع – حماية المدافعين عن الحقوق،الأنترنيت وحقوق الإنسان، الحريات الفردية :الضمير والمعتقد والفكر والإبداع وحرية التصرف في الجسد ، وحرية التنقل.

مباشرة بعد ذلك انتقل الاجتماع إلى التفاعل مع مشاريع الأوراق والأرضيات التي تكلف بإعدادها أعضاء وعضوات باللجنة الجهوية من أجل أن تحجز هذه الأخيرة للجهة الغنية بتنوعها، مشاركة نوعية في هذا المحفل الحقوقي الدولي. وهكذا قدم عبد الله أونير أرضية الندوة الموضوعاتية « من النسائية إلى المساواة » التي ستشكل محطة علمية لفتح نقاش عميق حول تطور حقوق الإنسان من مطلب المساواة إلى الحق في المساواة. ومن المنتظر أن يتناظر حول هذا الموضوع العديد من الخبراء من المغرب ومن خارجه.

الورقة الثانية حول « المشاركة في الفضاء الحر للثقافة والفنون » تقدم بها نوفل الخناس، استعرض فيها مجالات مشاركة اللجنة الجهوية وشركائها والنسيج الجمعوي بالجهة في فعاليات المنتدى المسيرة ذاتيا. وعلى نفس المنوال سارت الورقة التي قدمت خطوطها العريضة الأستاذة نفيسة أزيلالي حول « المشاركة في مدارس التكوين الموجهة للشباب ». أما الأستاذة سعاد النجار فقد قدمت تصورا أوليا حول مساهمة جهة الشمال في « معرض الاقتصاد التضامني » الذي سينظم بمراكش على هامش المنتدى العالمي. ولأن التعبئة هي أساس ضمان الحضور النوعي لجهة طنجة \ تطوان ، بالآلية الجهوية لمؤسستها الوطنية الحقوقية، وشركاء هذه الأخيرة، والمجتمع المدني الفاعل، في هذا المحفل الحقوقي العالمي، قدم محمد حمضي ورقة مبتدئها ومنتهاها، ضمان وصول ذوي احتضان المغرب للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان لكل البيوت بجهة النفوذ الترابي للجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالشمال ولتحقيق هذا الهدف، جاءت الورقة حاملة لجملة من الآليات والتدابير التي سيشرع في تنزيلها بداية من الأسبوع الأول لشهر غشت.

العيون:توقيع ديوان الشاعر المرحوم المحجوب ولد الطيب

أضيف في 22 يوليوز 2014 الساعة 19 : 15

الصحراء سكوب :العيون

نظمت اللجنة الجهوية لحقوق الانسان العيون السمارة مساء يوم الاحد 21 يوليوز 2014 بفندق المسيرة بمدينة العيون حفل توقيع ديوان الشاعر المحجوب ولد الطيب ولد يارا رحمه الله

برنامج الحفل تضمن مداخلات وشهادات في حق الشاعر قدمها مجموعة من الدارسين والشعراء ابرزوا خلالها العناصر الابداعية التي طبعت شعر المحجوب ولد الطيب

حفل التوقيع هذا تراسه والي جهة العيون بوجدور الذي تناول في كلمته ضرورة الاهتمام وصيانة ماتبقى من رصيد الموروث الثقافي للمنطقة مبديا الاستعداد لمد يد العون والمساعدة لكل عمل جاد من شانه المحافظة والارتقاء به,كما حضره ايضا رئيس مجلس الجهة ورئيس اللجنة الجهوية لحقوق الانسان والعديد من الشخصيات والمهتمين.

http://www.saharascoop.com/news888.html

أوصى بها مشاركون في مائدة مستديرة بالعيون: مأسسة الحسَّانية ودمجها في المنظومة التعليمية

و م ع

أسدل الستار على فعاليات المائدة المستديرة حول موضوع "ثقافة الصحراء والتنمية/ تحديات ورهانات" التي نظمها اتحاد كتاب المغرب – فرع العيون بشراكة مع اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان العيون–السمارة، وبدعم من ولاية جهة العيون– بوجدور الساقية الحمراء والجماعة الحضرية للعيون ووكالة الجنوب، وذلك يومي الجمعة والسبت 18 و19 يوليوز 2014 بأحد فانق المدينة. وقد تميَّزت بحضور وازن للمثقفين والباحثين المحليين والقطاعات المعنية بالتنمية والثقافة والفاعلين المدنيين والحقوقيين، إلى جانب المؤسسات المنتخبة والسلطات العمومية ووسائل الإعلام والاتصال.

ترأس الجلسة الافتتاحية السيد يحضيه بوشعاب والي جهة العيون– بوجدور الساقية الحمراء، وشارك فيها كل من ذ. عبد الرحيم العلام رئيس اتحاد كتاب المغرب وذ. ابراهيم الحَيْسن كاتب عام فرع الاتحاد بالعيون وذ. محمد سالم الشرقاوي رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان العيون السمارة وذ. علين أهل باباها باسم الباحثين المشاركين. أدار وقائعها ذ. لحبيب عيديد بحضور الناقد ذ. حسن بحراوي.

توزَّعت أشغال المائدة المستديرة على جلستين علميتين، هما:

الجلسة العلمية الأولى، وقد شملت مداخلات تطرَّقت إلى ثقافة الصحراء وسؤال المستقبل، وتأهيل الفضاءات لتزجية الوقت في الزمن الصحراوي وتأثير تمثل الإنسان الصحراوي بمجاله على وتيرة التنمية، إلى جانب رؤى وأبعاد العلاقة الممتدة بين ثقافة الصحراء والتنمية، وأيضاً مقاربة التنمية ومسألة الهوية. قام بتيسير هذه الجلسة ذ. الطالب بوي لعتيك وشارك فيها الأساتذة الباحثون: همومي اسماعيل، محمد الدحمي، باتا الحسين، اسليمة أمرز، وباه النعمة.

الجلسة العلمية الثانية، انعقدت خلال اليوم الثاني – السبت 19 يوليوز– وتضمَّنت مداخلات انصبَّت حول تنمية الإنسان من خلال الثقافة الحسَّانية ودور هذه الثقافة في إنعاش المسلسل التنموي بالمنطقة الصحراوية، ثم إبراز مناطق التقاطع بين الثقافة الحسَّانية والتنمية الشمولية. كما تضمَّنت المائدة موضوع القبيلة في ثقافة الصحراء ورهانات التنمية، فضلاً عن الحفر في العلاقة بين المجال الثقافي والمجال التنموي والوقوف على رصد أهم العقبات التي تعيق الارتقاء بالمسرح الحسَّاني. خلصت هذه الجلسة العلمية إلى موضوع المؤسسة الثقافية ودورها في التنمية المحلية من خلال التطرُّق لمجموعة من الأدوار المنوطة بمركز الدراسات والأبحاث الحسَّانية بالعيون. قام بتيسير هذه الجلسة ذ. همومي اسماعيل، وشارك فيها الأساتذة الباحثون: الطالب بوي لعتيك، علين أهل باباها، عمر نجيه، زليخة بابا، محمد فاضل لفيرس، السالك بوغريون والحافظ هيب.

وقد أظهرت هذه الجلسات سلسلة من النقاشات التي ركزت بالخصوص على كون الصحراء فضاء للتعدُّد والتنوُّع سواء على مستوى التصوُّرات أو على مستوى الأزمنة، وهي أيضاً فضاء متحرِّك عرف قطائع كثيرة بانتقاله من العيش البدوي إلى مرحلة ما بعد البداوة. كما تمَّت دعوة المثقف الصحراوي إلى ضرورة التركيز على المنظومة القيمية لأهل الصحراء، سواء من خلال تمثل الفضاء الخاص والعام، أو من خلال مقاربة تيمة التنشئة الاجتماعية من منظور بيداغوجي، وأيضاً من خلال دراسة تدبير الندرة والقبيلة والهوية والخصوصية المحلية.

إلى جانب ذلك، أثارت تدخلات أخرى الحاجة إلى تعزيز المناطق الصحراوية ببنى تحتية ثقافية ومؤسسات جامعية ومراكز البحث العلمي

وتُوِّجت هذه المائدة المستديرة التي تناولت موضوع "ثقافة الصحراء والتنمية/ تحديات ورهانات" بإصدار التوصيات الأولية التالية:

– مأسسة الحسانية، وتفعيل المقتضيات الدستورية ذات الصلة بالحقوق اللغوية والثقافية الحسانية، وذلك بالتعجيل بإصدار القانون التنظيمي الخاص بتفعيل وإدماج الحسانية في كافة مناحي الحياة العامة

– إدماج الحسانية في منظومة التربية والتكوين، مع ضرورة العمل على تعميم تدريسها في المناهج التربوية وكافة مستويات التعليم.

– تقوية حضور الحسانية لغة وثقافة وحضارة في السياسات العمومية والبرامج الحكومية، مع دعم وتشجيع الفاعلين المهتمين بثقافة الصحراء من باحثين ومبدعين وجمعيات وفنانين..

– جبر الاضرار التي لحقت بالتاريخ والثقافة و اللهجة الحسانية.

– دعم البحث العلمي في مجال التاريخ والثقافة و اللهجة الحسانية.

Conseil national des droits de l'Homme

-أجرأة الشراكات في مجال تثمين والنهوض بالموروث الثقافي الحساني وتثمينه.
- تأهيل الموروث الثقافي وحمايته وجعله رافعة لكل تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة.
- تبني المقاربة العلمية في التعاطي مع مسالة التعدد اللغوي و الثقافي واللهجي.
- تحقيق وتجميع المخطوطات والوثائق والتراث الثقافي المادي، وإنشاء متاحف تهتم بهذا الإرث التاريخي الثقافي.
- تنظيم حملات توعوية لإبراز دور الثقافة في التنمية المستدامة.
- خلق إطار وطني يعنى بصيانة التراث الثقافي الصحراوي في أهم عناصره ومكوناته.

في ختام هذه المائدة المستديرة أعطيت الكلمة لابراهيم الحيسن الكاتب العام لفرع اتحاد كتاب المغرب الذي شكر كل المساهمين في إنجاح هذا اللقاء الفكري والثقافي من أفراد ومؤسسات، قبل أن يستعرض الملامح العامة لنشاط ثقافي وازن ستشهده مدينة العيون قريباً تحضره وتشارك فيه نخبة من أميز الكتاب والمبدعين العرب.

http://www.saharascoop.com/news888.html

في أفق المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان تعقد لقاء تواصليا بقلعة السراغنة

BYعبد الرحيم عياد – القلعة نيوز – · 23 يوليو, 2014

في أفق المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان والذي ستحتضن مراكش الحمراء نسخته الثانية أيام 27 و28 و29 و30 نونبر 2014م، بعد النسخة التي احتضنتها البرازيل، عقدت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة مراكش أسفي، لقاء تواصليا مع الهيئات الجمعوية والحقوقية وبعض الفاعلين بقلعة السراغنة، مراسلي المنابر الإعلامية الوطنية والمحلية. اللقاء أطره ونشط فقراته احمد الحمزاوي ممثل اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بإقليم قلعة السراغنة، وعرف تقديم عرض لعبد الكبير الجميعي عضو اللجنة التحضيرية للمنتدي العالمي لحقوق الإنسان، مرفوقا بياسين دريان وسناء الفقير أعضاء الطاقم الإداري للجنة الإدارية لحقوق الإنسان وخالد مصباح ممثل اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بإقليم الرحامنة، حيث شمل عرضه الواضيع المقترحة من طرف اللجنة العلمية التحضيرية للمنتدى العالمي، والتي تهم الحقوق والحريات والمواطنة، وحقوق المرأة، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والتنمية وحقوق الإنسان، والهجرة والإعاقة وحقوق الإنسان... كما تم فتح باب المداخلات أمام عموم الحاضرين، لتقديم مقترحات أو توصيات تهم عمل اللجنة والكواضيع السالفة الذكر والأنشطة التي يمكن أن تنظم بالموازاة مع المنتدى.ـ

http://www.kelaanews.com/?p=10561

اللجنة الجهوية لحقوق الانسان مراكش اسفي في لقاء مع فعاليات المجتمع المدني باقليم الرحامنة

قراءةبتاريخ 23 يوليو, 2014
بواسطة – Redaction

تعقد اللجنة الجهوية لحقوق الانسان مراكش اسفي اللقاء التحضيري الاول مع فعاليات المجتمع المدني باقليم الرحامنة في اطار التحضير للمنتدى العالمي لحقوق الانسان دورة مراكش التي تمتد من 27 الى 30 نونبر 2014 وذلك يوم 25/07/2014 ابتداء من الساعة التاسعة والنصف ليلا بدار الشباب ابن جرير.والدعوة عامة لكل الجمعيات بالاقليم.

http://rhamna.org/rhamna/%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%87%D9%88%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D9%85%D8%B1%D8%A7%D9%83%D8%B4-%D8%A7%D8%B3/

Le Maroc, « pays le plus stable du Maghreb »

1740/1-4

Le Maroc est aujourd'hui le pays «le plus stable» de la région du Maghreb, grâce au train de réformes initiées par Sa Majesté le Roi Mohammed VI, bien avant l'avènement du «printemps arabe», souligne une étude publiée, lundi, par le prestigieux think tank américain Atlantic Council.

«Le Maroc est aujourd'hui crédité des meilleures appréciations en tant que pays le plus stable de la région du Maghreb, où le Royaume se trouve à l'avant-garde du progrès et des réformes politiques», note l'auteur de cette analyse, Karim Mezran, membre éminent du Centre Rafik Hariri pour le Moyen-Orient, relevant de l'Atlantic Council.

Fort de ce cachet distinctif, le Maroc projette une force stabilisatrice dans la promotion de la paix et de la sécurité régionales, affirme-t-il, en citant la formation d'imams de pays africains et la propagation des valeurs de tolérance religieuse.

M. Mezran fait observer que le respect dont jouit le Maroc sur la scène internationale, sous le leadership de Sa Majesté le Roi Mohammed VI, s'est traduit par la mise en œuvre de partenariats avec les Etats-Unis à travers notamment l'accord de libre-échange et le Dialogue stratégique, ainsi qu'avec l'Union Européenne avec laquelle le Royaume est lié par un statut avancé, et plusieurs pays de la région MENA.

L'analyse indique, par ailleurs, que le Maroc n'a pas attendu le «printemps arabe» pour lancer ces réformes, dans la mesure où celles-ci avaient trouvé leur expression sur le terrain

» Page 4

Le Maroc, « pays le plus stable du Maghreb »

» Suite

depuis l'accession au Trône du Souverain.

Cette dynamique vertueuse, note l'auteur de l'analyse, s'est traduite par la consolidation des droits de l'Homme, grâce notamment au nouveau Code de la famille, l'Instance Equité et Réconciliation, qui a soldé les violations passées des droits de l'Homme et la consolidation des attributions du CNDH, conformément aux dispositions de la nouvelle Constitution,

ATLANTIC COUNCIL

outre la mise en place d'une stratégie portant sur une politique globale en matière d'immigration et la réforme de la justice militaire.

Le plébiscite populaire de la nouvelle Constitution, que Sa Majesté le Roi avait proposée au peuple marocain, avait été salué par la communauté internationale, comme le sont les profonds changements que connaît la société marocaine avec une plus grande participation des femmes aux plans sociétal et politique, conclut l'analyse

23 juillet 2014
AL HUFFINGTON POST
MAGHREB

Le Sahara occidental vu de l'intérieur (dernière partie)

Publication: 22/07/2014 13h59

Une société en mutation travaillée par la question générationnelle

La question générationnelle est au cœur des transformations de la société sahraouie dont les revendications sociales actuelles se sont distanciées du dilemme antérieur de fidélité Etat-Polisario. Pour les jeunes nés après les années 80, c'est l'absence de projet de société et de perspectives de mobilité sociale qui posent problème.

La question de l'identité ressort des situations concrètes vécues par les nouvelles générations. Avoir un oncle à Tindouf, un autre employé dans un ministère à Rabat, un troisième en prison, est un facteur d'écartèlement entre plusieurs identifications à des causes antinomiques. Le discours du Polisario a ainsi pu représenter une forme d'affirmation de soi alternative, ou par défaut, comme l'idéologie islamiste peut être une façon de s'opposer à l'Etat. Tiraillés entre plusieurs identités, beaucoup de jeunes se sont emparés de la question des droits humains dans laquelle ils ont trouvé un moyen de surmonter ce dilemme d'identification, et de réélaborer la formulation de leurs revendications en la reliant à une cause universelle qui dépasse les enjeux strictement locaux.

Le système de valeurs a été perturbé par l'Etat lui-même à travers le système de la rente qui a contribué à reproduire et à alimenter les préjugés contre les Sahraouis de la part des gens du Nord : paresse, incapacité à se prendre en charge, indolence, etc. "Certains pensent que l'amélioration des conditions de vie des Sahraouis n'a eu aucun effet mécanique sur leur intégration sociale, aucun impact sur les structures sociales sahariennes qui restent autonomes, imperméables à tout changement exogène, rétives à toute interpénétration par des éléments 'allogènes' "

Paradoxalement pourtant, la rente, tout en renforçant ce préjugé de la part des gens du Nord, représente un moyen de pression des "assistés" qui expriment leur frustration légitime lors des mobilisations collectives pour l'accès à l'emploi, à l'éducation et contre la mainmise des élites locales.

Considérer la société sahraouie comme figée dans le carcan de la tradition c'est ignorer les mutations qu'elle a subi et les nouvelles problématiques qui émergent au sein de sa jeunesse. L'identité collective sahraouie est en construction. Depuis 10 ans, le Sahara est secoué par des turbulences socio-économiques récurrentes, qu'il s'agisse des revendications pour l'obtention de licences de pêche, des emplois ou du logement, avec une référence explicite à une identité sahraouie enracinée territorialement, qui se distingue du registre séparatiste ou indépendantiste.

Aujourd'hui les mobilisations des jeunes Sahraouis peuvent être interprétées comme un indicateur d'intégration dans la mesure où elles se sont distanciées du séparatisme qui fut à moment donné l'unique voie de contestation, pour interpeller directement l'Etat central et faire entendre leurs inquiétudes. Ce sont là l'expression d'une demande citoyenne et non pas d'une revendication purement politique. Elles illustrent un conflit générationnel entre les plus âgés qui ont trouvé normal de bénéficier passivement de subventions de longue durée, et les plus jeunes qui estiment qu'ils ont le droit d'accéder à un emploi, de vivre de leur travail et de se projeter dans l'avenir de manière active pour être des citoyens à part entière.

Conseil national des droits de l'Homme
www.cndh.org.ma

23 juillet 2014
AL HUFFINGTON POST
MAGHREB

La question des droits de l'homme, enjeu central de l'avenir du Sahara occidental

Le processus de libéralisation entamé avec la Constitution de 2011 a été complété par la création du Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH) la même année, un organisme indépendant qui possède plusieurs bureaux au Sahara occidental. Il a été mis en place pour en finir avec l'instrumentalisation des droits de l'Homme aussi bien par le Polisario que par l'Etat.
Conçu comme une entité neutre et de proximité, il a eu d'énormes difficultés à s'imposer comme un interlocuteur légitime, car il dérangeait à la fois ceux qui s'étaient approprié l'exclusivité des droits de l'Homme et ceux qui ne voulaient pas en entendre parler.
La délicate mission du CNDH est de renforcer les capacités de la population locale en matière de droits humains, de jouer le rôle de médiateur entre la société civile et les forces de sécurité, et de rendre régulièrement compte aux Nations unies. Dès sa création et son installation dans plusieurs villes du Sahara occidental, le CNDH a pu rapporter officiellement les nombreuses violations des droits de l'homme, et constater une sensibilité exacerbée sur cette question, liées à la dimension internationale du conflit qui fragilise la paix sociale. Il met en place des programmes de formation aux droits de l'homme, cherchant à contrecarrer l'approche purement sécuritaire qui a prévalu jusqu'à récemment, ainsi que la sur-politisation de la vie quotidienne.
Ainsi, le protocole de programme conjoint du CNDH avec la police établi il y a deux ans, vise à faire la pédagogie des contraintes locales auprès des officiers et à combattre leurs préjugés envers la population sahraouie. "Un Sahraoui doit toujours prouver qu'il n'est pas pro-Polisario face aux policiers. Les gens perdent ainsi beaucoup de temps avec les injonctions identitaires, le manque de respect et les préjugés. Ici, le moindre incident prend une ampleur démesurée".
Au moment de notre enquête, des entretiens entre une délégation du CNDH et le préfet de police de Laayoune étaient en cours pour informer les autorités locales du rôle de la commission régionale du CNDH, renforcer leur collaboration, "et respecter (le) travail (de la commission) consistant à protéger les citoyens contre d'éventuels dépassements et toute violation de leurs droits". Cette rencontre s'est soldée par la création d'un outil permanent de communication entre la direction de la préfecture de police et celle de la commission régionale des droits de l'Homme « dont le rôle est la formation et la sensibilisation aux droits de l'Homme chez les éléments des forces de sécurité, et la rapidité de traitement des plaintes, à travers des contacts permanents permettant d'évaluer le résultat de la coopération et son impact sur les droits de l'Homme dans la région".

La prise en main des droits de l'homme par le Maroc au Sahara occidental a été motivée par sa volonté d'en ôter l'exclusivité aux séparatistes et d'empêcher le Front Polisario de confisquer cette cause. Le Maroc a compris que celle-ci ne devait pas rester l'apanage des indépendantistes ou de tout autre acteur extérieur (ONU, Etats-Unis, Algérie, etc), et qu'il lui fallait donc affronter cette question sans tarder. En témoigne la réaction virulente de Rabat à la proposition américaine d'avril 2013 d'élargir le mandat de la MINURSO aux droits de l'homme. Cette proposition pourtant vite retirée, met le Royaume sous pression, l'oblige à ne pas fléchir sur cette question, à rester vigilant sur les bavures des forces de sécurité, et à faire preuve d'exemplarité dans ce domaine au risque de miner la crédibilité de son plan de régionalisation avancée.
Sur le plan intérieur, la persistance d'un conflit de dimension régionale et internationale, a permis à la société

civile de s'emparer de la question des droits de l'homme pour en faire une cause spécifique mais aussi nationale. Au lieu de demeurer un point de blocage, elle a été le moteur d'une prise de conscience qui a fait tache d'huile dans l'ensemble du Maroc. En cela, les répercussions internes du conflit du Sahara occidental peuvent être envisagées comme une aubaine dans la mesure où le conflit oblige à repenser les cadres sociaux anciens, la gestion trop souvent sécuritaire des revendications sociales, et à stimuler les avancées démocratiques nées d'une situation non-démocratique particulière et localisée. Le Sahara occidental est ainsi appelé à devenir un modèle si la régionalisation s'accomplit dans les règles.

L'émergence des droits de l'homme doit ainsi être replacée dans le contexte plus large de demande sociale liée aux nouvelles identités émergentes et aux aspirations de justice et de dignité. Le CNDH, dans la lignée de l'Instance Equité et réconciliation, cherche ainsi à forger chez les jeunes une confiance et un sentiment d'appartenance territoriale et sociale pour qu'ils ne se sentent pas étrangers chez eux.

Compte tenu de l'enjeu national que représente la question du Sahara occidental, et si l'on en juge par le montant considérable des investissements passés et l'ambition des nouveaux plans programmés pour les années à venir, le Maroc s'achemine lentement mais sûrement vers son plan d'autonomie.

Pour Rabat, il s'agit d'une question intérieure et les efforts poursuivis depuis trois décennies ne laissent aucune place à une quelconque remise en question du futur statut de ce territoire. Même le retour des populations des camps de Tindouf a été anticipé et préparé pour permettre leur intégration dans l'environnement économique et social du Royaume. Une agence et un fonds dédié au soutien social et à l'intégration de ces populations seront prochainement mis en place.

Pour Driss El Yazami, président du CNDH, lors d'une session de formation destinée aux officiers de la sécurité nationale en mars 2014 à Laayoune, le respect des droits de l'Homme est une mission qui concerne à la fois la Justice, la Sûreté et les militants. beaucoup reste à faire.

Malgré les progrès accomplis depuis 2011, le travail que mène le CNDH pourrait s'avérer insuffisant si une réforme du secteur de sécurité n'est pas entreprise au niveau national afin que les droits humains ne demeurent pas, pour des raisons de politique internationale, une cause d'avenir uniquement défendue au Sahara occidental.

http://www.huffpostmaghreb.com/laurence-ammour/le-sahara-occidental-vu-d_l_b_5608904.html?utm_hp_ref=maghreb

PARLEMENT: LES CHANTIERS DE LA RENTRÉE

•FIN DE LA SESSION DU PRINTEMPS ET REPRISE LE DEUXIÈME VENDREDI D'OCTOBRE
•DIGITALISATION DES ARCHIVES, QUESTIONS ORALES, TRAVAUX EN COMMISSION…
•OBJECTIF: ZÉRO PAPIER À L'HORIZON 2015
Édition N° 4324 du 2014/07/22

C'est à partir de demain que les députés seront en vacances, pour cause de clôture de la session du Printemps. C'est donc l'heure des bilans. Contrairement aux sessions d'avril dans le passé, l'actuelle a connu une plus grande production législative. Ainsi, la Chambre des représentants a adopté pas moins de 42 projets de loi. Les plus en vue concernent notamment la loi organique des finances, la Cour constitutionnelle et le Conseil de la concurrence et la liberté des prix. Cependant, le bilan au niveau des propositions de loi reste faible. Et encore, le démarrage de la nouvelle présidence a été retardé à cause de dissensions à l'intérieur du groupe parlementaire de l'USFP qui n'arrivait pas à se mettre d'accord sur le nom du chef. Le bureau politique voulait remplacer Ahmed Zaydi alors que la majorité des députés était derrière lui. Le parti courait le risque d'avoir deux groupes parlementaires. Finalement, un accord a été trouvé: le premier secrétaire de l'USFP lui-même Driss Lachgar s'est porté candidat à la tête du groupe. Il fallait donc attendre le règlement de cette affaire avant de passer au renouvellement des instances de la Chambre des représentants qui venait de changer de présidence. Karim Ghellab avait cédé sa place à l'ancien ministre Rachid Talbi Alami en avril dernier.

Cependant, ce qui retient le plus l'attention est le niveau élevé de la coordination entre les deux chambres du Parlement. Les deux présidents Rachid Talbi Alami et Mohamed Cheikh Biadillah ont donc donné corps à une volonté partagée par de multiples intervenants. D'ailleurs, le Souverain avait, par le passé, appelé à la coordination entre les deux chambres. Aujourd'hui, ce souhait se concrétise. Ainsi, les parlementaires ont assisté à des séances plénières communes des deux chambres au moment de la présentation du rapport de la Cour des comptes avec Driss Jettou**, du CNDH avec Driss El Yazami** ou encore lors du bilan à mi-parcours du chef du gouvernement. On a vu également les présidents des deux chambres côte à côte lors des réunions communes de la Commission des affaires étrangères et celle de la Commission des finances.

Cette coordination s'est également manifestée sur le timing des questions orales qui avait constitué la pomme de discorde entre les deux chambres. Désormais, la séance des questions orales des députés est programmée mardi à 14h et celle des conseillers le jour même à 16h 30.

L'autre chantier démarré par Rachid Talbi Alami porte sur la digitalisation des archives et des questions orales et écrites. Cette numérisation s'étendra aux travaux des commissions et des séances plénières de la Chambre des représentants. Il sera également question de la transcription des débats et leur mise en ligne pour faciliter l'accès à l'information. Pour Rachid Talbi Alami, «l'objectif final est d'atteindre zéro papier à l'horizon 2015».

Toujours sur le registre du recours aux technologies de l'information, la Chambre s'est dotée d'une flotte de plus de 600 téléphones portables de dernière génération au profit des députés et de l'administration. Pour le président, ces outils de travail permettent la communication gratuite entre les bénéficiaires et le téléphone fixe du Parlement. En tout cas, sur ce dossier, le président affirme avoir dégagé des économies.

. En effet, le nouvel accord avec l'opérateur télécom a permis de réduire la facture du téléphone de la Chambre des représentants de 4,8 à 1,6 million de DH par an, tout en bénéficiant de mobiles de forfaits de 8h par mois. De même, un bureau d'études prépare les outils d'évaluation des politiques publiques. Le président est conscient que le gouvernement dispose de moyens et de compétences pour élaborer des stratégies et des politiques publiques. «Les députés les discutent sur la base des documents du gouvernement. Le Parlement doit avoir ses propres outils qui seront différents de ceux de l'exécutif. Cela va améliorer la qualité des politiques publiques», dit-il. De même, il veut mettre en place un système de suivi du contrôle du gouvernement. «Il est impératif de se doter d'outils de mesure des actions du gouvernement après son interpellation via les questions orales», a-t-il précisé.

Commissions à huis clos

Les deux présidents du Parlement ont activé l'article 68 de la Constitution de 2011 qui impose un huis clos aux travaux des commissions spécialisées au sein des deux chambres. Cette décision a provoqué un tollé dans les milieux journalistiques. Et pour cause, ces commissions spécialisées étaient des sources intarissables d'informations.

http://www.leconomiste.com/article/956872-parlement-les-chantiers-de-la-rentree

Provinces du Sud : Les immigrés à l'honneur

Publication: 22/07/2014 13h59

Les Commissions régionales des droits de l'Homme (CRDH) à Dakhla-Aousserd et Laâyoune-Smara ont organisé récemment des journées sociales et culturelles au profit des immigrés.

Aujourdhui.ma | 22-07-2014 à 03:02:58

Par Mohamed Laabid

A A A

Les Commissions régionales des droits de l'Homme (CRDH) à Dakhla-Aousserd et Laâyoune-Smara ont organisé récemment des journées sociales et culturelles au profit des immigrés.

Le programme de cette manifestation, qui a vu la participation des représentants du collectif des immigrés subsahariens, affiliés à l'Organisation démocratique du travail (ODT), comprend un colloque sur l'immigration et le développement, des activités sportives avec la participation des équipes d'immigrés et équipes locales, des Iftar collectifs et des soirées artistiques animées par des troupes d'immigrés.

«Ces activités témoignent de l'intérêt que porte le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) et ses commissions régionales à la question de l'immigration, en harmonie avec la nouvelle politique adoptée par le Royaume en la matière et les Hautes orientations royales concernant la régularisation de la situation des immigrés illégaux au Maroc. Elles s'inscrivent également dans les efforts de sensibilisation aux valeurs de l'égalité et de la non-discrimination entrepris par la CRDH de Laâyoune-Smara», explique Mohamed Salem Cherkaoui, président de la CRDH de Laâyoune-Smara.

Ces commissions ont entrepris plusieurs initiatives dans le cadre de la nouvelle politique adoptée par le Royaume en matière d'immigration, dont des rencontres de communication avec les représentants des communautés étrangères établies à Laâyoune et Dakhla, afin de faciliter leur intégration dans la société.

La nouvelle politique du Maroc en matière d'immigration a également été au centre du débat lors de ces journées, pour s'arrêter sur le déroulement de l'opération de régularisation des immigrés qui vise à assurer à cette catégorie et aux membres de leurs familles l'accès aux services sociaux de base, au logement, aux soins, à la formation et à l'insertion dans le marché du travail.

Cette opération concerne les étrangers conjoints de ressortissants marocains justifiant d'au moins deux ans de vie commune, les étrangers conjoints d'autres étrangers en résidence régulière au Maroc et justifiant d'au moins quatre ans de vie commune, les enfants issus des deux cas susvisés, les étrangers disposant de contrats de travail effectifs d'au moins deux ans, les étrangers justifiant de cinq ans de résidence continue au Maroc, et des étrangers atteints de maladies graves et se trouvant sur le territoire national avant le 31 décembre 2013.

Conseil national des droits de l'Homme